رؤى عالمية

العدد 18، 5 أبريل 2022

الرؤية الثالثة:

الحرب الروسية - الأوكرانية من منظور آسيوي

(الأسباب.. الاستجابات.. الدروس)

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

إعداد:

عدنان موسى

معيد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تحرير:

أحمد عاطف

رئيس التحرير التنفيذي للموقع الإلكتروني - المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

على الرغم من الحشد الدولي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة من أجل الضغط على روسيا بسبب تدخلها العسكري في أوكرانيا، والذي لقي استجابة كبيرة من قِبل حلفاء واشنطن الأوروبيين؛ بيد أن هذه الاستجابة كانت متباينة في الحالة الآسيوية، وهو ما يعزى إلى الطبيعة المختلفة التي تتسم بها دول آسيا، والتي تفرض عليها التعاطي مع المتغيرات الدولية والإقليمية بناءً على اقترابات ورؤى مختلفة عن تلك التي يتبناها الغرب، وهي تستند إلى محددات داخلية وخارجية متعددة، حتى لدى الدول التي تُصنف بأنها ديمقراطية وفقاً للمعايير الغربية.

وربما انعكس ذلك بوضوح في قلة الدول الآسيوية التي اتخذت إجراءات صارمة ضد روسيا، على غرار اليابان وكوريا الجنوبية، الأمر الذي حدّ كثيراً من تأثيرات هذه العقوبات المفروضة من قِبل الفواعل الآسيوية، إذ إن تجارة روسيا مع الدول الآسيوية التي انضمت للعقوبات الغربية المفروضة على موسكو لم تتجاوز 8% من إجمالي تجارة روسيا الخارجية.

وفي هذا السياق، يعرض العدد (18) من «رؤى عالمية» أبرز الكتابات التي طرحتها مراكز الفكر والدراسات الآسيوية بشأن الحرب الروسية - الأوكرانية، والتي تناولت أسباب وانعكاسات الحرب الراهنة من منظور آسيوي، فضلاً عن مناقشة هذه الحرب من زاوية القانون الدولي، وصولاً إلى تسليط الضوء على مواقف الدول الآسيوية من الحرب الروسية، والدروس المستفادة منها.

• **"رؤى عالمية"** تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات ودور النشر الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

• الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

أولاً: أسباب الحرب الروسية.. توسع لـ «الناتو» أم فراغ دولي؟

نشر «معهد الشؤون الخارجية والأمن القومي» الكوري الجنوبي مقالاً لـ «بارك يونج مين»، بعنوان «منظور للحرب الأوكرانية: الفرضيات والآثار»[1]، ألمح خلاله إلى وجود عدد من الفرضيات الرئيسية التي يمكنها تفسير أسباب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا؛ لعل أبرزها الافتراض الذي يرى أن توسع حلف «الناتو» باتجاه الشرق يمثل المحدد الرئيسي لقرار موسكو بالتدخل في أوكرانيا، حيث يُلوح البعض إلى إعلان قمة بوخارست في أبريل 2008، والذي تضمن ترحيب «الناتو» بتطلعات أوكرانيا وجورجيا للحصول على عضوية الحلف، باعتباره نقطة البداية التي تمخض عنها انزعاج روسي كبير، أفضى إلى غزوها لجورجيا في العام ذاته. كذلك، حذرت العديد من الكتابات خلال السنوات الماضية من المخاطر التي يشكلها توسع «الناتو».

بيد أن «يونج مين» يرى قصوراً في هذا الطرح، باعتباره يبرر الحرب الروسية في أوكرانيا على غرار محاولة تفسير الحرب العالمية الثانية بأنها اندلعت بسبب عدم احترام المجال الحيوي للرايخ الثالث، فضلاً عن عدم وجود دليل على أن «الناتو» سارع إلى قبول أوكرانيا منذ الغزو الروسي لجورجيا، بل على العكس كانت الحكومة الأوكرانية هي التي سعت بقوة للحصول على عضوية «الناتو». وعلى الرغم من أن هذه المساعي أدت إلى تنامي المخاوف الأمنية لدى موسكو، بيد أنه يجب الأخذ في الاعتبار المخاوف الأمنية أيضاً لأوكرانيا ناحية روسيا. وفي هذا السياق، يرى «يونج مين» أن روسيا قررت التدخل في أوكرانيا لأنها تراهن على الطبيعة المُعتادة للمجتمع الدولي، والتي تبدأ بالإدانة القوية لأية انتهاكات تحدث في العالم، قبل أن يتراجع مستوى هذه الإدانات بشكل تدريجي حتى يتبدد في النهاية.

من ناحية أخرى، لا تجسد الحرب الحالية في أوكرانيا نوعاً من الصراع بين الأنظمة المتنافسة، وإنما تعكس تراجع النظام الدولي الليبرالي الحالي؛ بمعنى أنها لا تمثل نمطاً لـ «الحرب الباردة الجديدة»، ولكنها ترسخ لعودة ظهور الصراع الجيوسياسي الذي يملأ فراغ النظام الليبرالي المتراجع، خاصة في ظل فقدان الولايات المتحدة الحافز لأخذ زمام المبادرة في الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، إذ كانت النزعات الانعزالية الأمريكية ملحوظة منذ عهد إدارة الرئيس الأسبق، باراك أوباما.

وفي الإطار ذاته، نشر «هيريزال هازري»، الرئيس التنفيذي لـ «معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية» في ماليزيا (ISIS)، مقالاً تحت عنوان «الحرب الروسية - الأوكرانية: النتيجة الدموية للصراع على السلطة»[2] طرح خلاله اقتراباً مغايراً للحرب الأوكرانية، حيث ربط «هازري» بين اندلاع الحرب الراهنة في أوكرانيا ونمط التفاعلات القائمة في النسق الدولي، من خلال الإشارة إلى أن طبيعة هذه التفاعلات تسيطر عليها باستمرار حالة من التوتر والصراع، ويكمن مصدر هذا التوتر إلى حد كبير في محاولة فرض نوع من «النظام العالمي»، على الرغم من أن الواقع الفعلي يعكس عدم وجود نظام عالمي حقيقي، بل إن الحضارات المختلفة تلجأ إلى تحديد مفاهيمها الخاصة عن النظام.

وتتزايد حالة التوتر بشكل مُضطرد حتى تصل إلى نقطة الغليان، حيث غالباً ما تكون النتيجة الوحيدة هي العنف أو الحرب. وتعكس المعطيات الراهنة في النسق الدولي أن العالم في الوقت الحاضر منخرط في إعادة هيكلة النظام الدولي من قِبل الدول القوية، لخلق نظام عالمي من خلال «نشر الديمقراطية»، وهو ما يعكس تحديات خطيرة تتمثل في افتراض أن ثمة صيغة موحدة «غربية» للنظام، يمكن تطبيقها في المناطق كافة.

وعلى الرغم من حقيقة عدم أحقية أي دولة في مهاجمة أو غزو دولة أخرى على أساس التاريخ أو أي ذريعة أخرى، بيد أنه لا يمكن توقع أن تقبل دولة ما بالاستفزازات الخارجية، خاصة عندما تشعر أن بقاءها ككيان سياسي يواجه تحدياً وجودياً. فكما تتبنى الولايات المتحدة مبدأ «مونرو» الذي ينص على عدم السماح لأي قوة عظمى بتشكيل تحالفات في حديقتها الخلفية، فلن يكون من الصعب تفسير انعدام الأمن الروسي إزاء التحركات الاستفزازية من قِبل «الناتو» على حدودها، وعبّرت موسكو صراحة عن اعتراضها على ذلك أكثر من مرة، لكن واشنطن وحلفاءها نفوا أن يكون توسع الحلف باتجاه شرق أوروبا موجهاً ضد موسكو.

كما نشر «جيفري تيل» مقالاً بعنوان «غزو أوكرانيا - حرب اللوجستيات القادمة»[3]، على موقع «مدرسة راجاراتنام للدراسات الدولية» التابعة لجامعة نانيانج التكنولوجية في سنغافورة، حيث ركز «تيل» على الحرب الأوكرانية من منظور معركة الإمدادات المقبلة، مشيراً إلى أنه في ظل انتقال التدخل الروسي في أوكرانيا إلى مرحلته الثانية، ستصبح معركة الإمدادات أكثر أهمية، إذ إن نتائج هذه الحملة اللوجستية ستحدد مآلات الحرب في أوكرانيا.

فلا أحد يستطيع التنبؤ بالمسار المستقبلي لهذه الحرب أو نتيجتها النهائية، لكن في حالة استمرار الصراع، كما يبدو مرجحاً، ستتحول بؤرة التركيز بشكل متزايد إلى استنزاف اللوجستيات والإمدادات. فقد تم بالفعل إخبار الجنود الأوكرانيين بالتركيز على تفجير الجسور، وتدمير شاحنات الوقود الروسية، ومهاجمة مستودعات الذخيرة إذا استطاعوا.

لكن إذا تمكن الروس من إغلاق الموانئ الأوكرانية، إما عن طريق قصف منشآتها كما في أوديسا، أو بالسيطرة والتطويق كما في خيرسون وماريوبول، وإذا نجحوا أيضاً في السيطرة على ساحل البلاد على البحر الأسود؛ فسوف يوقفون الصادرات الأوكرانية مثل القمح وزيت عباد الشمس وغيرها. وسيؤدي هذا إلى الإضرار بالاقتصاد الأوكراني، وستكون له أيضاً عواقب وخيمة في أماكن أخرى مثل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في إفريقيا الذي يعتمد بشكل كبير على القمح الأوكراني. وبهذه الوسيلة، ستمنع روسيا خصومها من الإمدادات بالبحر، في الوقت نفسه ستخلق لها وسيلة تعزيز وإعادة إمداد أسرع وأكثر أماناً من الاعتماد فقط على الطرق البرية الثابتة والمعرضة للخطر.

وإذا نجحت روسيا في هذا المنع الاستراتيجي، فإن إعادة إمدادات القوات الأوكرانية لا يمكن أن تأتي إلا عن طريق الجو أو الحدود البرية لجيران أوكرانيا في «الناتو». لكن يجب على الغرب أن يتوقع انتقاماً روسياً من دعمه لكييف، سواء كان ذلك في شكل حظر متبادل على النفط والغاز، أو التدخل في الكابلات البحرية الضرورية للاقتصاد العالمي.

ثانياً: مشروعية الحرب.. جدل القوة والقانون الدولي

تناول عدد من الكتابات في مراكز الفكر الآسيوية تحليل الحرب الأوكرانية من منظور القانون الدولي. وفي هذا السياق، أشار المقال المنشور للباحث في الشأن الآسيوي «جويل نج»، على موقع «مدرسة راجاراتنام للدراسات الدولية» في سنغافورة، تحت عنوان «غزو أوكرانيا.. الموافقة والثقة في النظام العالمي»[4]، إلى أنه على الرغم من محورية القوة في النظام الدولي، لكن موافقة الجهات الفاعلة الأصغر هي التي تسمح للأقوياء بالحفاظ على موقعهم.

فقد ألمح «نج» إلى أن النظام الدولي محكوم بالأساس بمبدأ القوة، أي فقط الأقوياء لديهم الوسائل لفرض تجاوزاتهم على هذا النظام. ومع ذلك، فإن فرض النظام المُفضل لديهم يعتبر مُكلفاً، فإذا كان عليهم إرسال الدبابات لفرض كل قاعدة أو سياسة، سوف تتراجع قوتهم بشكل متسارع بسبب التكاليف الباهظة. ومثال على ذلك، فإن أكبر قوة عظمى في العالم (في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية)، والتي لا تواجه عقوبات دولية، وجدت أن الحرب في أفغانستان مُكلفة للغاية، بحيث لا يمكن فرضها، واضطرت في النهاية إلى الانسحاب من هذا البلد في العام الماضي. كذلك، قامت أكبر الإمبراطوريات في العالم، على الرغم من انتصارهم في الحرب العالمية الثانية، بالاستعداد لنهاية إمبراطورياتهم، لأنهم كانوا يعلمون أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بجميع أراضيهم بمجرد رفض رعاياهم أن يُحكموا بعد الآن.

ويجب على القوة العظمى التي ترغب في قيادة نظام دولي دون إرهاق نفسها، أن تفعل ذلك بموافقة أعضائه. فعلى الرغم من كل عيوب النظام الأمريكي، كان النمو الاقتصادي السريع الذي سمح به هو الشيء الذي انجذب إليه الكثير من الدول. وبالرغم من حقيقة أن الغرب أصبح اليوم بحاجة إلى إعادة هيكلة ذاته بشكل شامل، لكن هذه المشاكل ليست دعوة في الوقت نفسه للعودة إلى بعض البدائل، مثل نظام حلف «وارسو».

وبالتالي، فإن الاعتراف بهياكل القوة في العالم لا يستبعد قيام الدول الصغيرة بتبني طرق فعالة للحفاظ على النظام، وضمان موافقتها، وهذا هو السبب الذي جعل سفير سنغافورة لدى الأمم المتحدة حريصاً على الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق باختيار أحد الجانبين، بل يتعلق بالتمسك بمبدأ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهو الموقف الذي يفيد جميع الدول.

وفي هذا السياق أيضاً، طرح الباحث «سيونج هيون»، في مقاله المُعنون «هجوم روسيا على أوكرانيا والقانون الدولي»[5]، والمنشور في «معهد الشؤون الخارجية والأمن القومي» الكوري الجنوبي، رؤية مشابهة، معتبراً أنه في الوقت الذي تواصل فيه أوكرانيا مقاومة القوات الروسية، فإنها تسعى أيضاً إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية لمحاسبة موسكو، وذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية.

ومع ذلك، أثار الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مزيداً من الجدل بإصراره على أن التدخل العسكري كان مشروعاً بموجب القانون الدولي، على أساس فكرة الدفاع عن النفس، وفقاً للمادة الـ 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال التأكيد على أن اقتراب «الناتو» من روسيا يمثل تهديداً ليس فقط لمصالحها

ولكن أيضاً لسيادتها. بالإضافة إلى ذلك، يجادل بوتين بأن الغرض من الحرب الروسية هو حماية المواطنين في منطقة دونباس الذين يواجهون الإبادة الجماعية التي يرتكبها القوميون الأوكرانيون، على حد ذكره. لكن «هيون» يعتبر أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا يمثل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، لأنه لم يكن هناك هجوم مسلح أو أي هجوم وشيك على روسيا من جانب دولة أخرى.

ومع ذلك، فقد برّرت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، في بعض الأحيان، استخدامها القوة بتفسير أوسع لقواعد الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي العرفي، تحت مسمى الدفاع الاستباقي عن النفس. كما استخدمت بعض الدول القوة باسم «التدخل الإنساني» في البلدان غير القادرة أو غير الراغبة في منع الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التحركات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، لمحاولة إصدار حكم بشأن التدابير المؤقتة ضد روسيا، لكن حتى لو أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ هذه التدابير، فمن غير المرجح أن تمتثل موسكو لأوامرها. ومع ذلك، يمكن للقرارات الصادرة عن هذه المحاكم أن تفرض ضغوطًا كبيرة على روسيا لوقف الحرب، ويمكن أن تكون كذلك أساساً قانونياً لفرض المزيد من العقوبات ضدها.

وفي الاتجاه ذاته، نشرت الباحثة في قضايا التطرف «مايا ميرشاندانى» مقالاً في «مؤسسة أوبزيرفر للأبحاث» الهندية، بعنوان «المقاتلون الأجانب في أوكرانيا: معضلة تعريفية»[6]، حيث طرحت تساؤلات مهمة بشأن مستقبل المقاتلين الأجانب في الحرب الأوكرانية، فبينما يتدفق المقاتلون من جميع أنحاء أوروبا لتعزيز صفوف الجيش الأوكراني عقب دعوة الرئيس فولوديمير زيلينسكي لمساعدة بلاده؛ فإن إنشاء سلالة جديدة من «المقاتلين الأجانب» يشكل الآن تحدياً أمنياً كبيراً. فوفقاً للرئيس الأوكراني، تطوع أكثر من 16 ألف أجنبي حتى الآن.

وفي الواقع، تعكس قضية المقاتلين الأجانب وتدفقهم إلى الساحة الأوكرانية، التناقضات بين الأخلاق والبراغماتية في السياسة العالمية. فمنذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 على وجه الخصوص، قام المجتمع الدولي بتدوين واستخدام مصطلح «المقاتلين الأجانب» للإشارة إلى الأفراد الإرهابيين الذين غادروا بلدانهم الأصلية لخوض القتال إلى جانب تنظيمي القاعدة وداعش في دول مثل العراق وسوريا وأفغانستان. غير أن هذه المفاهيم انهارت تماماً الآن، وتحول خبراء الأمن الذين أمضوا العقدين الماضيين يدقون ناقوس الخطر بشأن المقاتلين الأجانب، إلى الإشادة بانخراط مثل هؤلاء المقاتلين في حرب أوكرانيا. وفي الواقع، ثمة إشكالية خطيرة يعكسها الدعم الغربي لفكرة المقاتلين الأجانب في أوكرانيا، إذ إن زيادة الجهات الفاعلة غير الحكومية في ساحة المعركة، سواء كانت مقاتلين أجانب أو مرتزقة، تعكس العودة إلى أشكال الحرب القديمة، في مرحلة ما قبل وستفاليا.

صحيح أنه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يحق لكل دولة الدفاع عن نفسها في مواجهة العدوان الخارجي، وهذا يشمل الحصول على المساعدة من الخارج؛ بيد أن هناك إشكاليات وتساؤلات متعددة تثيرها هذه القضية، على غرار مكانة هؤلاء المقاتلين الأجانب بموجب القانون الدولي، وهل سيعتبرون مقاتلين شرعيين أم غير شرعيين؟ وبموجب أي اتفاقيات سيتم استخدامها إذا ارتكبوا جرائم حرب؟ وماذا يحدث إذا تم القبض عليهم من قِبل الجيش الروسي؟ هل سيعتبرون حينها أسرى حرب شرعيين بموجب اتفاقيات جنيف؟

ثالثاً: مواقف متباينة.. المصالح الوطنية أولاً

تطرقت بعض مراكز الفكر الآسيوية إلى مواقف دول آسيا من الحرب الراهنة بين روسيا وأوكرانيا، وفي هذا الصدد، ركز الباحث في الشؤون الاستراتيجية والأمنية الخاصة بالشأن الآسيوي «أديتيا جودارا شيفامورثي» في «مؤسسة أوبزيرفر للأبحاث» الهندية، في مقال بعنوان «تقييم استجابات جنوب آسيا لأزمة أوكرانيا»[7]؛ على تحليل موقف دول جنوب آسيا إزاء هذه الحرب، حيث أشار إلى أنه على الرغم من وجود مواقف مختلفة، فإن استجابة دول جنوب آسيا للحرب الأوكرانية تتشكل أساساً من خلال مصالحها الوطنية.

فمع اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، تباينت ردود فعل دول جنوب آسيا عليها، وتراوحت بين الحياد إلى المناداة بوقف التدخل العسكري الروسي. وتتشكل مواقف هذه الدول استناداً للمصالح الفردية لكل منها، وهو ما انعكس في نمط تصويتها بالجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع مارس 2022، حيث رفضت أفغانستان وسريلانكا الانحياز لأي طرف في هذا الصراع وتبنتا الحياد

في تصريحاتهما الرسمية. ويرتبط بيان حركة طالبان بالسلام والحياد بمشروعها الأوسع المتمثل في السعي وراء الشرعية الدولية والمساعدات. وبالمثل، أدت الأزمة الاقتصادية في سريلانكا إلى تبنيها الحياد في الحرب الحالية.

كما تبنت بنجلاديش سياسة الحياد، وحثت الطرفين على العودة إلى الحوار والدبلوماسية، ويعود ذلك إلى محاولتها تبني حل وسط بين مصالحها الوطنية، وعدم الارتياح من انتهاك روسيا لميثاق الأمم المتحدة، حيث تعد موسكو شريكاً تنموياً مهماً لبنجلاديش، وبلغت قيمة تجارتهما ما يقرب من 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

بينما اتخذت نيبال وبوتان وجزر المالديف مواقف مختلفة، حيث انتقدت نيبال بشدة تصرفات روسيا منذ بدء الحرب. بينما أعلنت بوتان أنها ستدرس وتقيّم آثار الحرب، وأكدت على علاقات حسن الجوار وأهمية التمسك بقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما لم تصدر جزر المالديف بياناً رسمياً بشأن الحرب، وكان وزير خارجيتها قد طلب من الطرفين الروسي والأوكراني السعي للتوصل إلى حلول سلمية وسياسية، لكن تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه الحرب يشير إلى تغيير في موقفها باتجاه انتقاد روسيا.

وهكذا يبدو أن ردود فعل هذه الدول ضد روسيا هي نتاج موقعها الجغرافي، وقلقها؛ فتلك الدول الواقعة بين الهند والصين، تدرك أنه من مصلحتها التمسك والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وعن حقوق واستقلال الدول الصغيرة الأخرى، إذ يُفترض أن مثل هذه الدول قد تواجه تحديات مماثلة في المستقبل القريب.

وعلى المنوال ذاته، ركزت دراسة الباحثان «إيان ستوري» و«ويليام تشونج»، بـ «معهد يوسف إسحق» في سنغافورة، والتي جاءت تحت عنوان «الغزو الروسي لأوكرانيا: ردود جنوب شرق آسيا ولماذا النزاع مهم للمنطقة»[8]؛ على مواقف دول جنوب شرق آسيا إزاء الحرب الأوكرانية، حيث أشارت الدراسة إلى أن ردود الفعل الأولية لهذه الدول اختلفت بشكل كبير.

فمع احتدام الصراع في أوكرانيا، تباينت ردود الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان»، بدءاً من إدانة سنغافورة للحرب وإعلانها فرض عقوبات على روسيا، إلى تأييد النظام العسكري في ميانمار لتحركات الكرملين. وبسبب المواقف المتباينة للدول الأعضاء، أصدرت «الآسيان» بياناً مشتركاً في 26 فبراير 2022، لكنه أثار انتقادات دولية كبيرة للمنظمة؛ كونه عكس موقفاً هشاً من الحرب الروسية. ومع ذلك، في تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت 8 دول أعضاء في «الآسيان» لصالح قرار يدين التدخل العسكري الروسي، بينما امتنعت فيتنام ولاوس، أقرب شريكين لروسيا في هذه المنطقة، عن التصويت.

وكان رد سنغافورة على حرب روسيا في أوكرانيا هو الأقوى إلى حد بعيد، فقد كانت هي الدولة العضو الوحيدة في «الآسيان» التي أدانت موسكو بشكل مباشر، وأعلنت مجموعة من العقوبات المالية على روسيا. بينما أدانت إندونيسيا وبروناي والفلبين الحرب، لكنها لم تذكر روسيا بصفتها المُعتدي. أما بالنسبة لماليزيا وتايلاند وفيتنام ولاوس وكمبوديا، فقد كانت ردود هؤلاء الأعضاء الخمسة في «الآسيان» صامتة نسبياً، وتم الاكتفاء بالتعبير عن القلق وحث جميع الأطراف المعنية على وقف تصعيد النزاع. بينما تعد ميانمار هي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي دعمت صراحة روسيا.

ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تتسبب الأزمة العالمية الناجمة عن الحرب الروسية - الأوكرانية، في مشكلات اقتصادية خطيرة لجنوب شرق آسيا، حيث يمكن أن يهدد ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع، واضطرابات سلاسل التوريد وتقلبات أسواق الأسهم؛ التعافي الاقتصادي التدريجي لهذه المنطقة من جائحة كورونا.

كذلك، يتمثل النشاط الأمني الأساسي لروسيا لدى دول جنوب شرق آسيا في مبيعات الأسلحة. فمنذ عام 2000، أصبحت موسكو المورد الرئيسي للأسلحة إلى دول هذه المنطقة، وبلغت مبيعاتها 10.7 مليار دولار. وبالتالي قد تؤدي العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا إلى إضعاف مبيعات الدفاع الروسية لدول جنوب شرق آسيا، كما ستشعر بعض هذه الدول بالقلق من أن الحرب قد تجبر الولايات المتحدة على إعطاء الأولوية للأمن في أوروبا على حساب المحيطين الهندي والهادئ.

رابعاً: مأزق صيني ودرس سيبراني للهند

نشر «أكيو تاكاهارا» مقالاً بـ «المعهد الياباني للشؤون الدولية»، تحت عنوان «الصين عند مفترق طرق: غزو روسيا لأوكرانيا والدبلوماسية الصينية»[9]، ركز خلاله على تحليل الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية، مؤكداً أن بكين لم تتوقع إقدام روسيا على التدخل العسكري الشامل في أوكرانيا.

وحسب الكاتب، فقد تحولت العلاقات الراسخة بين الصين وروسيا إلى مسؤولية وعبء على كاهل بكين يمكن أن تضر بمصداقيتها الدولية بشكل خطير، حيث أدانت الغالبية العظمى من دول العالم الحرب الروسية، ووجدت الدبلوماسية الصينية نفسها فجأة عند مفترق طرق. ومع ذلك، أيد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، التدخل العسكري الروسي، ولم تصفه حكومته بأنه «عمل عدواني». ولم تقرر الصين في أي اتجاه ستمضي قُدماً، لكنها تواجه مأزقاً.

وعلى الرغم من إصدار روسيا والصين بياناً مشتركاً قبل الحرب في أوكرانيا، تم خلاله الدعوة إلى نهج أفضل للعلاقات الدولية في عصر جديد متعدد الأقطاب، وأكد البيان أن العلاقات الجديدة بين موسكو وبكين تتفوق على التحالفات السياسية والعسكرية في حقبة الحرب الباردة، لكن يبدو أن الحرب الأوكرانية قد قوضت هذا التحالف الصيني- الروسي المشترك. وأصبح من الواضح أن بكين في الوقت الذي دافعت فيه عن مبادئ السيادة والاستقلال واحترام وصيانة وحدة أراضيها، لم تطبقها في الواقع على أوكرانيا، حيث تم الكشف عن عدم التوافق بين الأقوال والأفعال، وفقدت الصين هنا مصداقيتها. ومع ذلك، قد لا تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد تعرضت روسيا لعقوبات اقتصادية واسعة النطاق في أعقاب حربها في أوكرانيا، وبالتالي إذا أدت هذه العقوبات إلى تقويض نظام الرئيس بوتين؛ يبقى التساؤل الأهم عن مقدار الضرر الذي يمكن أن يتعرض له النظام الصيني الحالي برئاسة شي جين بينغ، خاصة قبيل انطلاق مؤتمر الخريف للحزب الشيوعي الحاكم.

فيما قدم الباحث «سمير باتيل»، في مقال منشور بـ «مؤسسة أوبزيرفر للأبحاث» الهنية، بعنوان «الدروس المستفادة من الصراع في أوكرانيا لإدارة الأمن القومي في الهند»[10]، عدداً من الاستنتاجات والدروس التي يمكن لنيودلهي الاستفادة منها واستخلاصها من الحرب الأوكرانية، خاصة فيما يتعلق بالحرب الهجينة، والعقوبات التكنولوجية، والتحالفات.

فقد ألمح «باتيل» إلى أنه يجب على مؤسسة الأمن القومي في الهند أن تلاحظ كيف أن مكونات الحرب الهجينة من القدرات السيبرانية والمعلومات المُضللة يمكنها تعزيز القدرة على التفوق في ساحة المعركة. ففي النزاعات المستقبلية، ستظل القدرات التقليدية مهمة للغاية، ولكن ستكون قدرات حرب المعلومات التي تتمحور حول الهجمات الإلكترونية والعمليات النفسية وحملات التضليل هي الأكثر أهمية.

وفي هذا السياق، يجب على الهند تقوية دفاعاتها الإلكترونية واعتماد موقف إلكتروني هجومي. وفيما يتعلق بالمعلومات المضللة، ستحتاج الهند إلى بناء قدرة مؤسسية ومجتمعية على الصمود، حيث سيسمح لها ذلك بمقاومة الحملات الدعائية بشكل أفضل وحرمان الخصم من فرصة استغلال أي فجوة في نظامها السياسي والمجتمعي. لقد كان أداء الهند أفضل في تقوية الدفاعات الإلكترونية وتحسين العمليات السيبرانية الهجومية، لكنها بحاجة إلى العمل لمواجهة الدعاية الإلكترونية المُضللة.

كذلك، يجب الأخذ في الاعتبار تأثير العقوبات الاقتصادية، حيث إن فرض العقوبات الأمريكية الأخيرة سيكون له تأثير بارز في منع وصول روسيا إلى التقنيات الأمريكية المتقدمة، إذ تعتمد موسكو بشكل كبير على صناعة أشباه الموصلات الأمريكية في قطاع التكنولوجيا المحلي المزدهر والتصنيع الصناعي وقطاع الطيران. لذا فإن العقوبات الأمريكية ستضعف قدرة روسيا على المنافسة اقتصادياً، وستشكل ضربة كبيرة لطموحات بوتين الاستراتيجية طويلة المدى.

أخيراً، يؤكد الصراع في أوكرانيا على أهمية «المساعدة الذاتية»، فعلى الرغم من التصريحات الأمريكية المتكررة لدعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن أوكرانيا اليوم تُركت وحيدة في المقاومة. وإذا كانت الولايات المتحدة وبعض أعضاء «الناتو» قد قدموا مساعدات ومعدات عسكرية إضافية لكييف، فلا أحد منهم على استعداد للمشاركة بشكل مباشر في الحرب، وسيكون هذا هو واقع النزاعات المستقبلية.

المصادر:

1-Park Yong Min, A Perspective on the War in Ukraine: Hypotheses and Implications, **Institute of Foreign Affairs and National Security**, Korea, March14, 2022, accessible at:
https://www.ifans.go.kr/knda/ifans/eng/act/ActivityAreaView.do?csrfPreventionSalt=null&sn=13968&boardSe=pbl&koreanEngSe=ENG&ctgrySe=09&menuCl=&searchCondition=searchAll&searchKeyword=&pageIndex=1

2-Herizal Hazri, Russo-Ukrainian war the bloody outcome to power play, **Institute of Strategic and International Studies (ISIS)**, Malaysia, March 10, 2022, accessible at:
https://www.isis.org.my/2022/03/10/russo-ukrainian-war-the-bloody-outcome-to-power-play/

3-Geoffrey Till, The Coming War of Logistics, **S. Rajaratnam School of International Studies (RSIS), Nanyah Technological University**, Singapore, March 10, 2022, accessible at:
https://www.rsis.edu.sg/rsis-publication/rsis/invasion-of-ukraine-the-coming-war-of-logistics/#.YkTU_yhByUk

4-Joel Ng, Invasion of Ukraine – Consent and Trust in the World Order, **S. Rajaratnam School of International Studies (RSIS), Nanyah Technological University**, Singapore, March 11, 2022, accessible at:
https://www.rsis.edu.sg/rsis-publication/cms/invasion-of-ukraine-consent-and-trust-in-the-world-order/#.Yi85e3ozaUm

5-NAM Seung Hyun, Russia's Attack on Ukraine and International Law, **Institute of Foreign Affairs and National Security**, Korea, March 10, 2022, accessible at:
https://www.ifans.go.kr/knda/ifans/eng/act/ActivityAreaView.do?csrfPreventionSalt=null&sn=13960&boardSe=pbl&koreanEngSe=ENG&ctgrySe=09&menuCl=&searchCondition=searchAll&searchKeyword=&pageIndex=1

6-Maya Mirchandani, Foreign fighters in Ukraine – A definitional dilemma, **Observer Research Foundation (ORF)**, India, March 12, 2022, accessible at:
https://www.orfonline.org/expert-speak/foreign-fighters-in-ukraine/

7-Aditya Gowdara Shivamurthy, Assessing South Asia's responses to the Ukraine crisis, **Observer Research Foundation (ORF)**, India, March 10, 2022, accessible at:
https://www.orfonline.org/expert-speak/assessing-south-asias-responses-to-the-ukraine-crisis/

8-Ian Storey and William Choong, Russia's Invasion of Ukraine: Southeast Asian Responses and Why the Conflict Matters to the Region, **Yusof Ishak Institute**, Singapore, Issue: 2022, No. 24, March 9, 2022, accessible at:
https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2022-24-russias-invasion-of-ukraine-southeast-asian-responses-and-why-the-conflict-matters-to-the-region-by-ian-storey-and-william-choong/

9-Akio Takahara, China at a Crossroads: Russia's Invasion of Ukraine and Chinese Diplomacy, **Japan Institute of International Affairs**, Japan, March 17, 2022, accessible at:
https://www.jiia.or.jp/en/strategic_comment/2022/03/2022-03.html

10-Sameer Patil, Lessons from the Ukraine conflict for India's national security management, **Observer Research Foundation (ORF)**, India, February 28, 2022, accessible at:
https://www.orfonline.org/expert-speak/lessons-from-the-ukraine-conflict-for-indias-national-security-management/

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2022